الأمم المتحدة

A/34/578
S/13574
16 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٢١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الرابعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ وموجهة
الى الأمين العام من القائم بالانابة بأعمال البعثة الدائمة
لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرفق طيه دليلا اضافيا يبين بوضوح مخططات تركيا الرامية الى التقسيم والضم والموجهة ضد قبرص وشعبها ككل .

(أ) بموجب " مرسوم " أصدرته " سلطات " الاحتلال سمح الآن لمغتصبي بيوت وأراضي اللاجئين القبارصة اليونانيين المطرودين - وهم يشكلون أكثر من ثلث مجموع سكان الجزيرة - بادعاء ملكية هذه الممتلكات وبيعها في انتهاك واضح للقانون الدولي وللقرارات المحددة للجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قبرص . ويأتي هذا العمل بالاضافة الى الاستمرار في ترسيخ الآلاف من المستوطنين المستعمرين القادمين من تركيا في المنطقة المحتلة ، كتأكيد آخر لسياسة أنقرة بعدم السماح أبدا للسكان الأصليين المطرودين بالعودة الى بيوت وأراضي أجدادهم كما تطلب ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

(ب) وعلاوة على ذلك ، فقد أصدر مؤخرا " مجلس وزراء " ما تسمى بالدولة التركية المتحدة ، كما تفضل أنقرة ، لأغراضها الخبيثة الخاصة ، أن تسمي وأن تظهر المنطقة المحتلة من جمهورية قبرص ، قرارا تعتبر بموجبه جميع جوازات سفر جمهورية قبرص التي أصدرتها حكومة قبرص بعد ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ للقبارصة الأتراك لاغية وباطلة المفعول . وان هذا الاجراء التركي التعسفي الجديد لا يترك مجالا للشك بالنسبة لهدف تركيا النهائي بتقسيم وضم الجزء المحتل من قبرص الى تركيا . ولا يفوتني أن اذكر أن السيد أزغر أزغر ، زعيم " الحزب التركي الجمهوري القبرصي " قد استنكر كذلك هذا الاجراء

على أساس أنه يسعى الى فصل الطائفتين احداهما عن الأخرى وادماج المنطقة المحتلة في تركيا . . . " (١) . ومن المثير للسخرية ان هذا الاجراء يدحض ادعاءات السيد دنكتاش السابقة بأن حكومة قبرص ترفض اصدار أو تجديد جوازات السفر للقبارصة الأتراك ، وانه قد اضطر لهذا السبب الى تزويد القبارصة الأتراك " بوثائق سفر " من دولته المزعومة .

(ج) وهناك اجراء تعسفي آخر قصد به تحقيق أهداف أنقرة الماكرة هو قرار وقف توزيع البريد والطرود على السكان القبارصة اليونانيين المحصورين في الجزء المحتل من قبرص الا اذا كانت تحمل " طوابع بريدية " صادرة بطريقة غير مشروعة عما تسمى بالدولة التركية المتحدة . وان عدم شرعية هذه الطوابع البريدية قد ثبت فعلا بوضوح بقرار من مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي الذي عقد مؤخرا في ريو دي جانيرو ، وبالتالي فان هذه النقطة لا تحتاج الى مزيد من الشرح . غير أنه يتعين عليّ أن أسترعي الانتباه الى آثار الاجراء المذكور أعلاه التي تنذر بالسوء بالنسبة للسكان القبارصة اليونانيين المحصورين الذين لا يزالون يعيشون في المنطقة المحتلة . فان أولئك القوم السيئو الحظ بعد أن تعرضوا لكافة أشكال الارهاب من جانب قوات الاحتلال التركي لارغامهم على التخلي عن ديار وأراضي أجدادهم يحرمون الآن من الوسيلة الوحيدة الباقية للتفريج عن النفس والاتصال بأقاربهم الذين يعيشون في المناطق الحرة من الجمهورية .

وانني اذ أحتج بشدة ، بالنيابة عن حكومتي ، على الاجراءات التركية التعسفية وغير الانسانية المذكورة أعلاه التي تكشف دون أي لبس عن اصرار غاشم على فرض حل تجزيئي لمشكلة قبرص بالقوة ، أود أن أعرب عن الأمل في أن تتمكنوا ، يا صاحب السعادة ، من اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لوقف هذه العملية البغيضة من أوجه اللامشروعية البيّنة وسياسات الأمر الواقع .

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٢١ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(التوقيع) جوزيف ج . أستيفانيدس
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالانابة

---

(١) بيان أدلى به السيد أزغر في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ .